

ورقة تقدير موقف

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال

حول

عمل الأطفال في الأردن

مكافحتها تتطلب تغيير بالسياسات الاقتصادية وسياسات العمل

اعداد: المرصد العمالي الأردني

مركز الفينيقا للداسات الاقتصادية والمعلوماتية

الثلاثاء، 11 حزيران 2019

يأتي اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال والذي يصادف في الثاني عشر من حزيران من كل عام مناسبة وفرصة للوقوف على حالة عمالة الأطفال في الأردن، وفرصة لمراجعة السياسات التي ساهمت في زيادة الأطفال العاملين. وتعد مكافحة عمالة الأطفال أحد العناوين الأساسية للدفاع عن حقوق الانسان. ويقصد بالأطفال حسب التعريف الذي قدمته اتفاقية حقوق الطفل المعتمدة من الأمم المتحدة عام 1989 "جميع الأشخاص الذين لم تتجاوز أعمارهم 18 عاماً". ويعد القضاء الفعلي على عمل الأطفال أحد المبادئ والحقوق الأساسية الأربعة في العمل لإعلان منظمة العمل الدولية الذي أعلنته في عام 1998، هذا الى جانب تأكيد أهداف التنمية المستدامة SDGs 2030 على أولوية مكافحة عمالة الأطفال، حيث نصت الغاية السابعة من الهدف الثامن على "اتخاذ تدابير فورية لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025".

ورغم أهمية الجهود والبرامج والمشاريع التي قامت وما تزال العديد من المؤسسات الأردنية الرسمية، والعديد من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الأردنية والعالمية، والتي تهدف الى اعادة تأهيل الأطفال العاملين واعادتهم الى مقاعد الدراسة، وتحقيق بعض النجاحات في دمج الأطفال العاملين في النظام التعليمي، الا أن مشكلة اتساع رقعة الأطفال المنخرطين في سوق العمل في تزايد مستمر. وفي هذا السياق تم تقسيم الأطفال الى شريحتين، الاولى تتمثل في الأطفال دون سن 16 عاماً، ويحظر تشغيلهم بأي شكل من الأشكال، والشريحة الثانية تتمثل في الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (16-18) عاماً، يسمح بتشغيلهم في مهن غير خطيرة وغير مضرّة بالصحة.

مؤشرات احصائية:

تتفاوت المؤشرات الاحصائية المتعلقة بعمالة الأطفال بين الأقاليم والدول، اذ تنفيذ مؤشرات منظمة العمل الدولية أن العدد الإجمالي للأطفال العاملين في عام 2019 يبلغ (152) مليون طفل، يعملون في معظم القطاعات الاقتصادية، يعمل (73) مليون منهم في الأعمال الخطرة، وتتركز النسبة الأكبر منهم في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وتشير أحدث دراسة مسحية أعدتها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع وزارة العمل في الأردن في عام 2015، أن عدد الأطفال العاملين يبلغ ما يقارب 76 الفاً، أما الأطفال الذي تنطبق عليهم معايير عمالة الأطفال بلغت ما يقارب 70 الفاً، وأن عدد الأطفال العاملين في أعمال خطيرة يقارب 45 الفاً. ومعايير عمل الأطفال تتمثل في جميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 16 عاماً، والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 16-17 عاماً يعملون لأكثر من 26 ساعة في الأسبوع، اضافة الى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً ويعملون في أعمال خطيرة. ويقصد بالأعمال الخطرة تلك الأعمال التي تنطوي على استخدام الآلات والمعدات الخطرة واستخدام وتصنيع المتفجرات والعمل مع النار والغاز أو المواد الكيماوية والحراسة والأعمال التي تتطلب جهداً بدنياً والأعمال التي تجري في أجواء مغبرة وصاخبة والساخنة أو الباردة جداً، والعمل في المناجم وتحت الماء والعمل في الفنادق والمطاعم والنوادي والملاهي الليلية. وتفيد هذه المؤشرات الى ارتفاع عمالة الأطفال مقارنة مع المؤشرات الاحصائية قبل ما يقارب عشر سنوات، حيث بلغت (33) ألف طفل في عام 2006، والتي تشير الى أن عمالة الأطفال تضاعفت تقريبا بين الأردنيين. حيث بلغ عدد الأطفال الأردنيين من مجمل الأطفال العاملين 80% بواقع 60.8 الفاً، بينما بلغ عدد الأطفال

العاملين من اللاجئين السوريين وجنسيات أخرى 20% بواقع 15.2 الفاً، في حين تبلغ نسبة الفتيات العاملات من مجمل الأطفال العاملين 11.7%.

التشريعات الوطنية

تتواءم التشريعات الوطنية في مجال عمل الأطفال بشكل كبير مع المعايير الواردة في الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، إذ أن قانون العمل الأردني رقم (8) لسنة 1996 والتعديلات التي أجريت عليه، يحظر تشغيل الأطفال والأحداث، فقد نصت المادة (73) منه، على منع تشغيل الأحداث (الأطفال) الذين لم يكملوا السادسة عشرة من عمرهم بأي صورة من الصور، وحظرت المادة (74) من القانون ذاته تشغيل الأحداث الذين لم يكملوا الثامنة عشرة من عمرهم في الأعمال الخطرة أو المضرة بالصحة. وهذا ينسجم مع المعايير الدولية الواردة في الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بإلغاء والحد من عمالة الأطفال أهمها اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1989 ودخلت حيز التنفيذ عام 1990، الى جانب بعض اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتمثلة في اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام رقم 138، واتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال رقم 182، واتفاقية العمل الجبري رقم 29. وتضمنت الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية التي أطلقتها الحكومة قبل أسبوعين عدداً من التوصيات للحد من عمالة الأطفال تتمثل بإدخال برامج متخصصة لمعالجة أسوأ اشكال عمالة الأطفال في كافة القطاعات وتكثيف جولات التفتيش عليها، وتطوير قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة عن عمالة الأطفال.

الأسباب

بالرغم من النصوص الواضحة في التشريعات الأردنية التي تحظر تشغيل الأطفال الذين لم يكملوا سن 16 عاماً، وعدم تشغيل الأطفال ما بين سن 16-18 عاماً في الأعمال الخطرة، إلا أن الواقع أقوى من مختلف هذه التشريعات والسياسات. فأعداد الأطفال المنتشرين بكثرة في سوق العمل الأردني والمؤشرات الاحصائية كفيلة بإعطاء صورة أكثر واقعية من المؤشرات الاحصائية الرسمية وغير الرسمية التي يتم تداولها بين المعنيين من صناعات السياسات والباحثين والمختصين والمؤسسات الرسمية والدولية.

ويمكن تفسير الارتفاعات المتتالية في عمالة الأطفال في الأردن الى عدة أسباب منها عوامل داخلية مرتبطة ببنية وطبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الأردن، وأسباب خارجية مرتبطة بوجود مئات آلاف اللاجئين السوريين خلال السنوات القليلة الماضية. حيث تفاقم التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة، إضافة الى تراجع مؤشرات العدالة الاجتماعية، والتي نجمت بشكل أساسي عن تنفيذ سياسات اقتصادية لم تأخذ بعين الاعتبار النتائج والآثار الاجتماعية لهذه السياسات، والتي تركزت خلال العقود الماضية على تحرير الاقتصاد الوطني، والامعان بتنفيذ سياسات مالية تقشفية متنوعة. ما أدى على أرض الواقع الى تراجع المستويات المعيشية لقطاعات كبيرة من الأسر الأردنية والتي برزت مؤشراً بشكل واضح في ازدياد رقعة الفقراء، فالمؤشرات الرسمية ذات العلاقة تفيد الى أن نسبة الفقر في الأردن ارتفعت من 13.3% عام 2008 الى 14.4% عام 2010، واقتربا من 20% في عام 2014، (نتائج امتنعت الحكومة عن نشرها)، ناهيك عن نسبة "الفقراء العابرين" الذين عاشوا الفقر ثلاثة أشهر على الأقل في السنة، والتي تشير أرقام البنك الدولي أن نسبتهم تقارب 18.6% من المجتمع. وللأسف لا يوجد مؤشرات حديثة ونحن الان في منتصف عام 2019 توضح مستويات الفقر في الأردن، مع أن كافة المعطيات تفيد بأن معدلات الفقر جاهزة للنشر، ولكن الحكومة تمتنع عن نشرها. والأطفال العاملين عادة ما

يكونوا من أسر فقيرة، حيث تضطر هذه الأسر لدفع ابنائها الى سوق العمل للمساهمة في توفير دخل للأسرة، و/أو غير قادرة على الاستمرار في الانفاق على اطفالها في المدارس.

ونظرة سريعة على بعض المؤشرات الاجتماعية ذات العلاقة، توضح بما لا يدع مجال للشك أن مستويات الفقر وشروط الحياة في الوقت الحالي ضعيفة جدا، وحسب أرقام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي فإن متوسط الأجر الشهري للمشاركين فيها في عام 2017 بلغ (511) دينارا، حيث بلغت لدى الذكور (531) دينارا شهريا، ولدى الاناث (461) دينارا شهريا، كذلك فإن ما يقارب ثلثي العاملين في الأردن 68.4 بالمائة يحصلون على رواتب شهرية تبلغ 500 دينار أردني فما دون. ويبدو واضحا أن مستويات الاجور المنخفضة في الأردن تلعب دورا اساسيا في زيادة عدد الأطفال العاملين. يضاف الى ذلك ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملفت، والتي وصلت في الربع الأول من العام الجاري 2019 الى 19% وهذا رقم قياسي منذ ما يقارب ربع قرن، يضاف الى ذلك ارتفاع معدلات التسرب من المدارس في المرحلة الأساسية، والتي تقارب (0.5%) سنويا، وفي العديد من المناطق تزيد عن 1.0%، والذي يعود للعديد من الأسباب، ويساهم ذلك في انخراط الأطفال في سوق العمل.

آثار عمالة الأطفال

يتعرض الأطفال العاملون للعديد من المخاطر أثناء عملهم وأبرزها الضرر من الآلات الثقيلة والأصوات العالية والإضاءة الضعيفة والتعرض للمواد الكيميائية، وإصابات عمل عديدة بحكم عدم موافقة قدراتهم الجسدية وطبيعة الأعمال التي يقومون بها. ووفقا للدراسة المسحية المذكورة أعلاه، فإن معدل أجور الأطفال العاملين يبلغ 171 دينارا شهريا، وعند الاردنيين 174 دينارا، بينما عند السوريين 159 دينارا شهريا، أما الأجور عند الاناث فهي أعلى من الذكور، فقد بلغت 190 دينارا مقارنة ب 170 دينارا عند الذكور. وهنالك ما يقارب ثلث الأطفال العاملين يعملون أكثر من 48 ساعة اسبوعيا، بينما يعمل ما يقارب 55% منهم اقل من 36 ساعة اسبوعيا. في حين تعمل 90% من الأطفال الاناث اقل من 36 ساعة اسبوعيا.

ويتعرض الأطفال العاملون لسوء المعاملة والاهانات النفسية والجسدية أثناء عملهم، وفي العديد من الحالات الى اعتداءات جنسية. ويعاني الأطفال العاملين من مشكلات واضطرابات نفسية واجتماعية وجسمية. كذلك فإن العاملين منهم في المهن الصعبة يتعرضون للعديد من اصابات العمل التي يمكن أن تسبب لهم بعض الإعاقات. وغالبا ما تترك الأعمال التي يمارس فيها سلوكيات استغلالية نفسية وجسدية إلى زرع الإحساس بالدونية والظلم، الأمر الذي يدفع العديد من الأطفال إلى الانحراف والتمرد على معايير وقيم المجتمع. هذا إلى جانب ارتفاع نسب العمالة غير الماهرة في سوق العمل بسبب عدم خضوعهم للتدريب الممنهج، الأمر الذي يجعل إنتاجيتهم متدنية.

التوصيات

1. هنالك ضرورة ملحة لإعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها في الأردن خلال العقود الماضية وما زالت تطبيق، وهي التي أدت الى زيادة معدلات الفقر، إذ أن أغلبية الأطفال العاملين ينتمون الى أسر فقيرة، تدفعهم حاجتهم لإخراج أطفالهم من مقاعد الدراسة، أو التساهل في تسربهم من المدارس بمحدف المساهمة في توفير مداخيل اضافية تساعد هذا الأسر على تلبية حاجاتها الأساسية.
2. تفعيل سياسات مكافحة الفقر الذي يشكل السبب الرئيسي لهذه المشكلة، وتطوير شبكة حماية اجتماعية عادلة توفر الحياة الكريمة للفقراء بمختلف أنواعهم. وإعادة النظر بسياسات الأجور باتجاه زيادتها بما يتواءم مع مستويات الأسعار المرتفعة في الأردن.
3. تطوير العملية التربوية والتعليمية خلال المرحلة الأساسية للحد من عمليات تسرب الأطفال من مدارسهم.
4. ضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته تجاه اللاجئين السوريين، للحوول دون اضطرارهم لدفع أطفالهم الى سوق العمل لمساعدة اسرهم في تغطية نفقاتهم الأساسية.
5. تشديد الرقابة من قبل المؤسسات الرسمية على الأماكن التي تتركز فيها عمالة الأطفال، والعمل على تطبيق القوانين التي تحظر عمل الأطفال، ووضع عقوبات رادعة بحق المخالفين وعدم الاكتفاء بدفع غرامات بسيطة، هذا إلى جانب تفعيل الحملات التوعوية حول الآثار السلبية الناتجة عن عمل الأطفال في المدارس والأسر.
6. ضرورة تطوير قاعدة بيانات دقيقة يتم تحديثها دوريا لعمالة الأطفال في الأردن.